مجتمع

إيطاليا: يوم وطني أوّل لذكرى ضحايا الوباء

نكّست إيطاليا أعلامها مع الوقوف دقيقة صمت، أمس الخميس، بمناسبة اليوم الوطني الأول لتخليد ذكرى ضحايا كورونا. وجرت مراسم الذكرى الرسمية في مدينة بيرغامو (في مقاطعة لومبارديا الشمالية) الأكثر تضرراً في خلال الموجة الأولى للوباء. وفي مثل هذا اليوم من عام 2020، غادر رتل من مركبات الجيش بيرغامو مع توابيت ضحايا، فيما انهارت مقبرة المدينة. وكان البرلمان الإيطالي قد وافق، أوّل من أمس الأربعاء، بالإجماع على مشروع قانون لإعلان 18 مارس/آذار من كل عام يوماً وطنيا لذكرى ضحايا فيروس كورونا الجديد. (آكي)

الجزائر: 51% من الغطاء النباتي مهدد بالاندثار

كشفت المديرية العامة للغابات في الجزائر أنّ الجزائر تحصي 3,139 نوعاً من النباتات، تُعَدّ 1,611 منها نادرة إلى شديدة الندرة، بالتالي فإنّ 51 في المائة من الغطاء النباتي الجزائري تقريباً مهدّد بالاندثار. وقد فصّلت المديرية في مذكرة، بمناسبة اليوم العالمي للغابات الموافق 21 مارس/آذار من كلّ عام، 289 نوعاً شديد الندرة و647 نوعاً نادراً و640 نوعاً نادراً جداً و35 نوعاً استثنائياً. وتشير إلى أن هذه الحصيلة مرتبطة بتدهور المساحات الطبيعية التي تتعدّد أسبابه. (وكالة الأنباء الجزائرية)

تأثير المناخ في كورونا ضعيف

كشف تقرير صادر عن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية التابعة للأمم المتحدة، أمس الخميس، أن الظروف الجوية ليس لها تأثير حاسم في انتقال فيروس كورونا. وأفادت المنظمة بأنه «لا يوجد حتى الآن دليل على وجود تأثيرات مباشرة للأحوال الجوية على الفيروس، تساهم كثيرا في التأثير على مستوى انتقاله في الظروف الحقيقية في العالم». وأوضح التقرير أن حقيقة كون أمراض الجهاز التنفسي غالباً ما تكون موسمية، خصوصاً في المناخات المعتدلة، «عززت التوقعات بأن كورونا سيكون موسمياً إلى حد كبير». مع ذلك، وكما اتضح في عام 2020، اعتمدت ديناميكيات انتشار المرض على التدابير التي اتخذتها الحكومات، أكثر من اعتمادها على عوامل الأحوال الجوية. كذلك، خلص الخبراء الدوليون إلى عدم وجود دليل مباشر حالياً يؤكد تأثير تلوث الهواء في قدرة الفيروس على الحياة. في هذا الإطار، ترى المنظمة أن ارتفاع درجة الحرارة في النصف الشمالي من الكرة الأرضية في فصل الربيع، يجب ألا يكون سبباً للحد من الإجراءات الحكومية لمكافحة فيروس كورونا.

ويقول الدكتور بن زيتشك، من قسم علوم الأرض والكواكب في جامعة «جونز هوبكنز» الأميركية، وأحد المشاركين في إعداد التقرير: «رأينا في العام الأول للوباء أن موجات العدوى تتزايد خلال المواسم الأكثر دفئاً، وليس هناك ما يشير إلى أن ذلك لن يحدث مرة أخرى هذا العام».

(قنا)

(سيرغي شوزاكوف/ Getty)

اعتداءات على مواقع أثرية في تونس

تونس ـ **مريم الناصري**

ما زال ملف الاعتداءات على المواقع الأثرية في تونس يثير جدالاً كبيراً في ما يخصّ غياب الرقابة التي تسبّبت في تشويه بعض الآثار وتخريبها. وقد حذّرت جمعيات ومنظمات عدّة من مغبّة عدم تدخّل السلطات المحلية والمركزية ووزارة الثقافة في هذا المجال، لا سيّما أنّ تواصل هذه الاعتداءات فيه تهديد بخروج بعض المواقع الأثرية من التصنيف العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو).

ولعلّ أكثر المواقع الأثرية التي شهدت اعتداءات كبيرة في خلال السنوات الأخيرة، هي في قرطاج، بعد تعمّد تشييد مبانٍ فوضوية على أراض مصنفة أثرية. وقد أصدرتْ بلدية قرطاج، في أكثر من مناسبة، قرارات تقضي بهدم مبانٍ مخالفة، لكنّها لم تُنفَّذ بمعظمها، وهو الأمر الذي دفع المساعد الأول لرئيس بلدية قرطاج، محمد علي الحمامي، إلى الاستقالة من رئاسة لجنة المحافظة وتثمين التراث في عام 2019. يُذكر أنّ 300 قرار صدرت لهدم بناءات شُيّدت على مواقع أثرية في الجهة منذ عام 2011، من دون أن تُنفَّذ بمعظمها. وفي رد على انتقادات بعض المنظمات، أوضح المعهد الوطني لحماية التراث أنّ «التجاوزات في هذه المنطقة من موقع قرطاج حصلت بمعظمها في الفترة الممتدة ما بين عام 2013 وعام 2015، أي قبل صدور أمر انتزاع القطعة وتحويلها إلى المعهد الوطني للتراث»، علماً أنّ «النيابة الخصوصية لم تقم (حينها) بتطبيق قرارات الهدم، وإنّما منحت أيضاً بعض رخص البناء في هذا المجال وفي غيره من قرطاج من دون أخذ رأي المعهد الوطني للتراث، وهو مخالف تماماً للترتيبات الجاري بها العمل». أضاف المعهد أنّه «أصدر أكثر من 40 قرار هدم لم يُنفَّذ منها إلا القليل»، مؤكّدا أنّه لا يملك السلطة التنفيذية وهو «يتولى دوماً وفي وقت سريع إشعار البلدية بكل تجاوز، وهي المخوّلة قانوناً تنفيذ قرارات الهدم بالتنسيق مع مصالح الولاية».

من جهتها، أفادت وزارة الداخلية بأنّ «الوحدات الأمنيّة التابعة لإدارة الشرطة البلديّة تولّت تنفيذ 10 قرارات هدم شملت بناءات فوضويّة شُيّدت في المنطقة الأثريّة في قرطاج، وذلك في إطار «إحكام إجراءات التصدّي للبناء الفوضوي وكل مظاهر الاستيلاء على الملك العمومي». أضافت أنّ «عملية تنفيذ قرارات الهدم تمّت بالتنسيق مع مختلف الوحدات الأمنيّة التابعة لإقليم الأمن الوطني في قرطاج، وبحضور مُمثّلين عن المعهد الوطني للتراث وعدل منفذ عن بلديّة قرطاج». وينصّ قانون عدد 35 لسنة 1986 على حماية الآثار والمعالم التاريخية والمواقع الطبيعية والعمرانية، على أن تتولّى البلاد التونسية في داخل حدودها البرية والبحرية المحافظة، وفقاً لأحكام هذا القانون، على الآثار والمعالم التاريخية والمواقع الطبيعية والعمرانية القائمة في المدن والأرياف، وذلك صيانة لتراثها الحضاري والثقافي والجمالي الذي خلفته الأجيال البشرية المتعاقبة. كذلك، تسهر على حماية وصيانة آثار الشعوب الأخرى ومواقعها ومعالمها التاريخية القائمة لديها، واحترام ما يوجد منها في خارج حدودها، وفقاً للاتفاقيات الدولية التي التزمت بها، وعملاً بقواعد القانون الدولي. كذلك يضبط القانون إجراءات الصيانة والمحافظة على الخاصيات الموجودة للآثار والمعالم التاريخية والمواقع الطبيعية والعمرانية ذات الأهمية التاريخية ومناطق الحماية المحيطة بها، ويعمل على إعادة ما اندثر منها، حتى تسترجع مظهرها الأصلي بالترميم والإحياء، وكذلك على صيانة حرمتها. ويتولى الوزير الذي ترجع إليه شؤون الآثار حماية الآثار وصيانتها والمحافظة عليها، وكذلك المواقع الطبيعية والعمرانية ومناطق الحماية المحيطة بها.

على الرغم من القانون المشار إليه، فإنّ مواقع أثرية عدّة تعرّضت لأعمال تخريبية، تمثّل بعضها في تشييد بناءات على أراضٍ مصنّفة من ضمن الأراضي الأثرية، وأخرى على مواقع أثرية فتسبّبت في طمس عدد منها، من قبيل تشييد أكشاك على سور الحنايا في العاصمة، وأكشاك على سور القلعة في مدينة الحمامات وفي محافظة سوسة، وفي المواقع الأثرية في مدينة قليبية، وتحديداً في المنطقة الاثرية قبالة البرج الأثري في وسط المدينة.

غياب المعهد الوطني للتراث

يقول محمد بن حميدة، وهو ناشط مجتمع مدني في مدينة قليبية، لـ«العربي الجديد»، إنّ «أشغال عدّة اقيمت في نقاط أثرية بالمنطقة في خلال الأشهر الأخيرة، وسط غياب أيّ تدخل من قبل المعهد الوطني للتراث ووكالة إحياء التراث لحماية هذا المخزون التراثي، وعلى الرغم من شكاوى عدّة قدّمها ناشطون مدافعون عن حماية التراث والآثار».

تحقيق

يرى دنماركيون من أصول مهاجرة انفسهم مرّة جديدة محطّ تمييز في الوطن الذي لا يعرفون سواه. ومن بينهم جامعيون يُحرمون من فرصة التدريب وانهاء دراستهم، وبالتالي خوض مجال العمل

تمييز في الدنمارك

هذه معاناة جامعيين من أصول مهاجرة

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

يتزايد في العاصمة الدنماركية كوبنهاغن ومدينتي ارهوس وأودنسه، حيث تنتشر المؤسسات التعليمية، التمييز والرفض في وجه جامعيين من أصول غير أوروبية. هؤلاء مواطنون دنماركيون بالولادة، وعلى الرغم من ذلك كُشف أنّ عشرات طلبات التوظيف بهدف التدريب واكتساب الخبرة (نظام متّبع في اثناء إعداد الطلاب رسائل تخرجهم) تُرمى في سلال القمامة، ويتمّ الفرز على أساس الاسم والعرق. يُذكر أنّهم بمعظمهم لم يعرفوا طفولة إلا في الدنمارك، حيث عاشوا حياتهم كما أسرهم في مجتمعات هذه البلاد. وتبنّوا ثقافتها. واليوم، يعبّر هؤلاء عن قلق إزاء مستقبلهم ومستقبل أولادهم، بعدما ازداد تهميشهم فشعروا بأنّهم فئات يرفضها مجتمعهم. ومع سعي هؤلاء إلى معاملة متساوية في الوظائف لدى شركات دنماركية معروفة، حاولت «العربي الجديد» التواصل مع عدد منهم، فوافق البعض على الحديث من دون إخفاء هويّاتهم، فيما فضّل آخرون عدم كشفها إذ يعيشون حالة إحباط وشعور بالتخلّي مع مطالب بالرحيل عن البلاد.

وفي السنوات الأخيرة، خرج خطاب الكراهية والتراشق بين السياسيين حول سياسة الهجرة من البرلمان، ليستهدف المواطنين الذين ما زالوا يصنّفون على لسان عدد من المشرّعين ومن المؤسسات الحكومية بأنّهم إمّا أجانب وإمّا متحدّرون من أصول مهاجرة، خصوصاً ذوي الخلفية العرقية غير الأوروبية. في الإطار نفسه، رصدت «العربي الجديد» على موقعي «تويتر» و«فيسبوك» تزايد رسائل الإهانة والتهديد التي يوجهها مواطنون بأسماء صريحة إلى مواطنيهم من تلك الخلفيات الإثنية، والتي تندّ في أغلبها عن تطرّف عنصري غير مسبوق في صراحته.

المحامي الشاب بيتار سوسفيك دنماركي من أصول بوسنيّة، وهو ناشط سياسي وقيادي في حزب «الدنمارك للجميع»، ويُعدّ مثالاً على ما يتعرّض إليه أبناء المتحدّرين من أصول مهاجرة. بالنسبة إليه، فإنّ البلاد تعيش «مشكلة عميقة مع ديمقراطيتها»، ويشير إلى كمّ رسائل الكراهية التي يُطالبه بعض منها بالرحيل، لكنّ ثمّة دنماركيين أصليين يرفضون ما يتعرّض إليه هؤلاء، من أمثال إنغا ياكوبسن التي ردّت على تزايد العنصرية الدنماركية أخيراً قائلة في تعليق إنّه «في الماضي كان في إمكاننا إرسال العنصريين إلى جنوب أفريقيا، أمّا اليوم ربما علينا إرسالهم إلى الولايات الأميركية الجنوبية حيث تناسبهم الثقافة، أو ربما إلى الصين».

لغة «ارحل إلى بلادك» لم تعد تقتصر على معلقين على وسائل التواصل الاجتماعي وصرخات عنصريين في الشارع. فثمّة دنماركيون شباب من أصول عربية وتركية وصومالية تحدّثوا إلى «العربي الجديد» عن تعرّضهم بشكل دائم إلى تعليقات ذات طابع عنصري. ويقول مارتن (25 عاماً)، وهو شاب من أصول فلسطينية في السنة الأخيرة من دراسته الجامعية، إنّه «من الصعب بعد تكرر صرخات رايس بيم (ارحل إلى بلادك) وأنت تسير في الشارع، أن تضعها في سياق أنّها صادرة عن معاتيه وجهلة، كما يُقال بالدنماركية». ويذكر الشاب «والدتي دنماركية ولم أنشأ في بيئة منغلقة. فأنا ولدت هنا وكبرت هنا ولدَي جدان دنماركيان»، مضيفاً «لم أكن أتصور أن تكون التعليقات العنصرية بهذا الحجم وأن تكون الدنمارك متوجهة إلى هذه السلبية، لكنّني بتّ أمس الرفض مع تقدّمي في السن والدراسة، وصرت أشعر بإحباط، إذ لا شيء يتغير لجهة الكفّ عن تصنيف الناس وفق خلفياتهم الإثنية والوان بشرتهم». بدوره، يقول إبراهيم (27 عاماً)، وهو شاب من أصول تركية متزوّج من شابة دنماركية ولهما طفلة في عامها الثاني، لـ«العربي الجديد»، إنّه يلمس «حالة رفض»، مضيفاً أنّ «أبي ولد في الدنمارك، فيما جدي هو المهاجر. وعلى الرغم من أنني ولدت في أرهوس (وسط غرب) فإنّ تعليقات توجّه إليّ لا تُعدّ مبشّرة لمستقبل أبنائي». ويذكر أنّه «في الإمكان لمس التمييز حتى على مقاعد الجامعة».

ويتشارك إبراهيم مع مارتن، الذي يحمل اسماً ثانياً وكنية عربية، تجربة في سوق العمل الدنماركي. ويخبر إبراهيم: «أرسلت في فبراير/ شباط الماضي ومارس/ آذار الجاري نحو 10 طلبات توظيف تحت التدريب إلى شركات دنماركية، علماً أنّ المطلوب إرفاق صورة شخصية بالسيرة الذاتية. انتظرت موافقة إحدى الشركات لأعدّ رسالة تخرجي وأنا فيها ولاكتساب الخبرة، لكنّني تلقيت في المقابل رداً مفاده: اخترنا شخصاً أنسب للوظيفة، وذلك بعد انتهاء المهلة الزمنية المحددة من أجل تسجيل رسالة التخرج». من جهته، ظنّ مارتن أنّ مهمته ستكون سهلة بسبب تفوقه الدراسي والحديث عن أهمية توظيف الخريجين، لكنّه وبحسب ما يقول «وقعت في فخ صورتي واسم عائلة أبي. وأنا متفوق في دراسته، وهو يأسف لأنّه صدق «أكاذيب رئيسة الوزراء ميتا فريدركسن (يسار وسط) حول ضرورة أن نتعلم وننخرط في سوق العمل، في خلال توجيه رسائلها إلى المهاجرين وإلى المتحدرين من أصول مهاجرة. لكنّ الحقيقة هي في أنّه وعلى الرغم من دراستك فإنّ الأبواب تُغلق في وجهك، وقليلة جداً هي الشركات التي توظفنا للتدريب، والأغرب استقدام عدد منها موظفين أقل كفاءة منّا من أوروبا الشرقية». وخطاب فريدركسن، بحسب الناشطة السياسية في اليسار الدنماركي سارة محمد، «يساهم في نمو الصورة السلبية والنمطية المعممة عن أصحاب الخلفية الإثنية غير الأوروبية، وهي اتجهت أكثر نحو تبني خطاب اليمين المتشدد. فنحن مواطنون ولسنا أجانب ولا مهاجرين ولا سكان غيتوهات، مثلما تذهب المسؤولة الأولى في البلد (فريدركسن) بتبنّيها خطاباً تمييزياً» بدورها، تجدر الإشارة إلى أنّ ثمّة شركات دنماركية رفضت توظيف أصحاب الطلبات من حملة أسماء غير دنماركية، لم تشأ الإجابة عن سؤال «العربي الجديد» حول الموضوع. واكتفت شركة «أرلا» للأجبان والألبان وشركة «تيرما» للصناعات العسكرية بالردّ بأنّهما لا تخوضان في «سياسة التوظيف وأسباب قبول ورفض بعض الخريجين».

هل ما زالوا مهاجرين؟

ورئيسة وزراء الدنمارك تحيل عادة أيّ سؤال أو استجواب حول المواطنين الشباب من أصول غير غربية إلى «وزارة الهجرة التي تملك إجابة عن ذلك»، على الرغم من عدم وجوب تنصيفهم «مهاجرين». وإجابة فريدركسن تلك تكررت كثيراً في خلال الأونة الأخيرة، الأمر الذي يعدّه الباحث في شؤون الهجرة مورتن فيسترغورد «إغراقاً في التنميط. فكيف تحيل رئيسة وزراء قضية مواطنين بالولادة ويحملون جنسية بلدهم الدنمارك) إلى وزارة معنية بمن يصنّفون مهاجرين؟». ويؤكد فيسترغورد لـ«العربي الجديد» أنّ ذلك «يؤشّر إلى أنّ فريدركسن ويسار الوسط ينتهجان سياسة مخالفة تماماً للدستور وقوانين مساواة المواطنين. فأنت لا تحيل السؤال عن أندرس وكريستيان وترينا إلى الهجرة، مثلما تحيل السؤال عن محمد وخالد وعايشة. وهذا، للأسف، يجعل فئة الشباب من أصول مهاجرة يشعرون بمزيد من الرفض ويولّد مرارة التهميش».

من جهتهم، يقول ناشطون دنماركيون في «مجموعة مكافحة العنصرية» التابعة لحزب «اللائحة الموحدة» اليساري، لـ«العربي الجديد»، إنّهم يعرفون بالضبط ما يرويه هؤلاء الشباب من أمثال مارتن وإبراهيم وعبدي، مؤكدين صحة «شيوع خطاب سياسي مدمّر في انعكاساته على الشعور بالانتماء والمواطنة وحتى لو كانت القصص قليلة، مثلما تحاول الحكومة الإيحاء في ما يخص عرض التجارب السلبية، إلا أنّها تجارب تنتشر بين الفئات الشابة من مواطنينا الذين يُصنّفون على أساس عرقي». وعلى الأرض، تقوم نقاشات بين مرتادي المؤسسات التعليمية الدنماركية، أكانت جامعات أم معاهد أم كليات، حول ما يسمّيه المتحدّرون من أصول مهاجرة «الاستثناء الممنهج» لهم من خلال تفضيل سوق العمل للخريجين من الدنماركيين الأصليين، علماً أنّ هؤلاء الأوّلين راحوا يتوجّهون أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة نحو التحصيل العلمي. وفي حين أنّ كثيرين من هؤلاء يوظّفون في «قطاع الخدمات» من قبيل رعاية كبار السن والأطفال وقيادة الحافلات للعمال غير المهرة، «تبقى معاناة توظيف خريجي التعليم العالي وصمة عار يتوجّب على المشرّعين الخجل منها»، بحسب رأي سارة محمد التي تشدّد على «وجوب أن يكفّ هؤلاء عن التنميط وإشاعة أجواء عنصرية وتهميش، في الوقت الذي يتباكى فيه بعض الساسيين على حاجة السوق إلى خريجين، مدّعين أنّ المتحدّرين من أصول مهاجرة لا يعملون. فيهمّشون بالتالي الشباب ويدفعونهم إلى الشعور بأنّ الحلّ يكمن في هجرة الدنمارك».

تصعب المواجهة... وربما تكون الهجرة هي الحلّ (فرانسيس دين/ Getty)

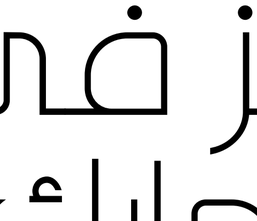

350,000
مواطن دنماركي تقريباً من أصول مهاجرة غير غربية ونحو 400 ألف من أصول أوروبية، من بين 5,5 ملايين نسمة

دليفري دراجات هوائية في مدينة رفح

في مدينة رفح الواقعة في أقصى جنوب قطاع غزة المحاصر، أطلق مشروع دليفري بواسطة الدراجات الهوائية يؤمّن عملاً غير تقليدي لشباب غزة

غزة ـ **امجد ياغي**

في سوق رفح المركزي، حركة دراجات هوائية نشطة، أمّا مهمّة ركابها فتوصيل طلبات سريعة إلى أماكن قريبة من الشارع الرئيسي لمدينة رفح، وكذلك إلى المخيم والمناطق المحاذية. وكان أحد مكاتب خدمة التوصيل السريع أو الدليفري قد أعلن توفيره فرصاً للشباب الذين هم في حاجة ماسة إلى عمل ويملكون دراجات هوائية يريدون استثمارها في العمل.

قبل نحو عامَين، أنشأ عماد يوسف (26 عاماً)، الذي يعمل في مجال الإعلام الرياضي، مكتباً لخدمات التوصيل السريع في مدينة رفح يغطّي جنوبيّ قطاع غزة. لكنّه كغيره من المشاريع يتضرّر بسبب الحصار الإسرائيلي على غزة، لا سيّما عندما تقع أعطال في الدراجات النارية المستخدمة أساساً في هذا المجال ولا تتوفّر قطع غيار لها. يُذكر أنّ تلك القطع ممنوعة من دخول القطاع منذ خمس سنوات، وسط رقابة مشددة عند المعابر. لكنّ بعضها يصل من خلال عمليات تهريب.

ويشير يوسف لـ«العربي الجديد» إلى أنّ «أسعار قطع غيار الدراجات النارية ارتفعت بالتالي، بنسبة تصل في بعض المرّات إلى 300 في المائة، مقارنة بسعرها الأصلي». يضيف أنّ عامل الدليفري على دراجة نارية يُضطر للأسف إلى تحمّل عبء جديد في حال طاول أيّ عطل دراجته النارية، «لذا فكّرت في بديل، خصوصاً أنّ عملنا يتأثّر في حال تعطّل دراجة أحدهم. فوجدت أنّه من الممكن استخدام الدراجات الهوائية لتوصيل الطلبات إلى المناطق الأقرب». وتابع يوسف أنّه «في مرّات كثيرة، أجد صعوبة في تلبية الطلبات السريعة في أوقات الأزمات، لا سيّما في أزمة كورونا، في حال وقوع أيّ عطل، وفكّرت في إنقاذ نفسي من خلال الدراجات الهوائية. ودرست كم من الوقت تحتاج دراجة هوائية لتصل إلى مناطق معيّنة، حتى أقدّر الوقت المطلوب لتوصيل طلبية ما».

حسم يوسف أمره قبل نحو ثلاثة أشهر وأعلن عبر صفحة المكتب الإلكترونية عن فرص عمل لأصحاب الدراجات الهوائية والذين يرغبون في الالتزام بعمل يعيل أسرهم. تلقّى 83 طلباً من شبان، شغّل منهم خمسة أشخاص فقط في مرحلة أولى. ويشير يوسف إلى أنّ ثمّة فائدة بيئية من استخدام الدراجات الهوائية، ويطمح في خلال المرحلة المقبلة، عند عودة الحياة إلى طبيعتها بعد أزمة كورونا، إلى زيادة العاملين على دراجات هوائية.

أحمد أبو زايد (19 عاماً) واحد من هؤلاء الشبان الذين وظّفهم يوسف، وهو يعمل منذ 25 فبراير/شباط الماضي على دراجته الهوائية. لا يخفي أحمد سعادته، لأنّها المرّة الأولى التي يعمل فيها ويحصل على دخل يومي ليعيل أسرته المكوّنة من تسعة أفراد، علماً أنّ والده عاطل من العمل بعدما تعرّض إلى إصابة في قدمه أعاقت حركته. يقول لـ«العربي الجديد» إنّه أكبر أشقائه، «كذلك لم أتمكّن من متابعة دراسة جامعية بسبب الظروف الاقتصادية إلى جانب حالة والدي». يضيف: «أمتلك دراجة هوائية منذ أكثر من عام، واشتريتها حتى تسهل عليّ التنقل ونقل بعض الأغراض، لكنّها اليوم تدرّ دخلاً عليّ وعلى أسرتي». ويتابع أحمد أنّ «عملنا يقتصر على الأماكن القريبة، ونحن قادرون على الدخول بسهول إلى أزقة المخيمات. وبالنسبة إليّ، من الممكن لهذه الطريقة أن تنتشر وتعود بالدخل على الكثيرين وتحسّن ظروف الشبان»، لافتاً إلى أنّها «تحتاج إلى جهد رياضي مع فائدة لنا».

من جهته، يخبر محمود أحمد عوض الله (24 عاماً) أنّه تخرّج من كلية العلوم والتكنولوجيا تخصّص تبريد وتكييف، لكنّه لم ينجح في الحصول على أيّ وظيفة. عمل في مهن كثيرة، لكنّه عاطل من العمل منذ عامَين. يقول لـ«العربي الجديد» «لم أتصوّر أنّ دراجتي التي أملكها منذ عامَين سوف تصير مصدر دخل لي. في البداية، عندما شاهدت الإعلان، سخرت منه ثمّ فكّرت فيه ملياً، وبالفعل تقدّمت للعمل وتمّ قبولي للعمل». يُذكر أنّ محمود يعيش في أسرة مكوّنة من ستة أفراد، فيما والده متوقف منذ سنوات. وهو بالتالي يتشارك مع شقيقه إعالة الأسرة. ويرى أنّ «مشاريع الدراجات الهوائية قد تنجح كثيراً في قطاع غزة إذا أديرت بطريقة متقنة»، إذ يسهل استخدام الدراجة الهوائية حيث الاكتظاظ. يضيف أنّ «الدراجة النارية بشكل عام هي أفضل في خدمة التوصيل، لكنّها قد تتعطّل فتصير عبئاً على صاحبها. بالتالي، فإنّ الدراجة الهوائية التي لا تعتمد على وقود أو قطع غيار كثيرة، تُعَدّ بديلاً جيداً». لكنّه يرى أنّ هذا العمل يتطلّب معرفة جيدة للعناوين والشوارع الفرعية، بالإضافة إلى التمتّع بأخلاق حسنة، لأنّ العامل فيها يصادف عدداً كبيراً من الزبائن.

فرصة عمل مناسبة لهما (محمد الحجار)

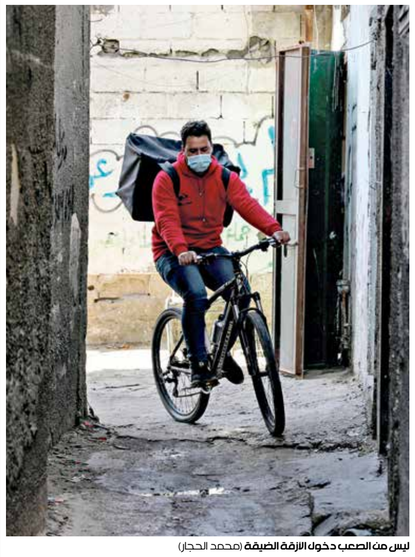
ليس من الصعب دخول الأزقة الضيقة (محمد الحجار)

حكومة الدنمارك تنتهج سياسة مخالفة للدستور وقوانين مساواة المواطنين

يؤكد كثيرون: نحن مواطنون ولسنا أجانب ولا مهاجرين ولا سكان غيتوهات

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

علا بركات واجهت مجتمعها الأردني من أجل طموحاتها

نجحت الصيدلانية الأردنية علا بركات في التغلب على الكثير من التحديات في مجتمع محافظ، واستطاعت أن تكون أماً وعاملة، في وقت تتابع فيه دراساتها العليا، في التالي قصتها التي تُنشر بالتعاون مع منظمة «أطباء بلا حدود»

عمّان ـ **العربي الجديد**

واجهت الأردنية علا بركات تحديات كثيرة لتكون كما أرادت أن تكون في مجتمع محافظ. تقول: «أنا امرأة قبل أي شيء، وأم لطفلين، أيهم (أربع سنوات)، وآدم (ثمانية أشهر)، تعمل كمشرفة على إحدى صيدليات منظمة «أطباء بلا حدود» في العاصمة الأردنية عمان، وقد امضت تسع سنوات في العمل الإنساني وما زالت، وشهدت معاناة وأوجاع الكثير من الناس. تجربتها جعلتها أكثر قوة وحناناً، لتكمل مسيرتها المهنية بشغف، وتحقّق طموحاتها من دون أن تكترث للعادات والتقاليد التي تحدّ من طموحات المرأة. تقول إن عملها في المجال الإنساني ساعدها في خوض معارك تصفها بالناجحة من دون تردد أو خوف. وقبل أن تتسلّم عملها كمشرفة على الصيدلية، عملت في مخيمي الزعتري والأزرق للاجئين السوريين، واللذين يبعدان نحو 85 كلم شمال شرق عمّان. «هذه الرحلة اليومية كانت بمثابة التحدي الأول لي كامرأة عاملة في مجتمع تقليدي. كنتُ حديث المحيطين بي من نساء ورجال وكانت تحاصرني الأسئلة: كيف تنتقلين وحدك مسافة طويلة كهذه؟ كيف تبتعدين عن أطفالك من أجل العمل؟ كيف تتجولين كامرأة بين اللاجئين؟ ألا تتعرضين للمضايقات أو حتى للتحرش؟». تقول إن هذه الأسئلة لم تكن تزعجها لأنها كانت واثقة بما تقوم به.

ومع تفشّي كورونا، كان الصيادلة في الصفوف الأمامية لمواجهة كورونا. وهي من اللواتي وقفن إلى جانب الناس، وخصوصاً الأكثر تهميشاً. تقول: «لدى تفشي كورونا، كنت حاملاً في الشهر السابع، وعشت ثلاثة أشهر صعبة ما بين العمل والمنزل. لا أنكر أنني كنت خائفة، لأننا كحوامل معرضات أكثر من غيرنا لالتقاط عدوى الفيروس. لكنّني اتخذت إجراءات الوقاية كافة خوفاً على نفسي وعلى طفلي».

لم تكن يومياتها عادية بين العمل والعائلة والدراسة، إلا أنها استطاعت تنظيم وقتها، هي الحريصة على إكمال دراستها العليا. تعمل في الصيدلية من الثامنة صباحاً وحتى الخامسة عصراً، ثم تجلس مع أطفالها ثلاث ساعات وتدرس ثلاث ساعات أونلاين في ظل كورونا. وكانت قد حصلت على منحة من «أطباء بلا حدود» لدراسة الماجستير في تخصص التدريب على الشؤون الإنسانية. واليوم، هي عاملة وأم وطالبة في أصعب مرحلة يمر بها العالم. هذه المهمات كانت بمثابة صدمة اجتماعية بالنسبة إلى محيطها. تقول: «كان الجميع يعتبرني ضعيفة لأنني امرأة، وكانوا يقولون لي: لا يمكنك كامرأة أن تعملي، وتربي، وتدرسي. نحن رجال ولا نستطيع القيام بكل ما تقومين به». اعتادت على تعليقات الناس. مثلاً، يقولون لها إنها ترهق نفسها، أو يسألونها: ماذا تريدين من هذه الدنيا؟ وينصحونها بالاهتمام ببيتها وطفليها بدلاً من أخذ دورها ودور غيرها، «لكنني كنت أزداد قوة وعزيمة كلما سمعت هذه التعليقات السلبية». تؤكد أن عملها في المنظمة فيه الكثير من التحديات، ومن بينها السفر. مع أطفالها ثلاث ساعات وتدرس ثلاث ساعات أونلاين في ظل كورونا. وكانت قد حصلت على منحة من «أطباء بلا حدود» لدراسة الماجستير في تخصص التدريب على الشؤون الإنسانية. واليوم، هي عاملة وأم وطالبة في أصعب مرحلة يمر بها العالم. هذه المهمات كانت بمثابة صدمة اجتماعية بالنسبة إلى محيطها. تقول: «كان الجميع يعتبرني ضعيفة لأنني امرأة، وكانوا يقولون لي: لا يمكنك كامرأة أن تعملي، وتربي، وتدرسي. نحن رجال ولا نستطيع القيام بكل ما تقومين به».

كل المهام تجعلني امرأة ناجحة مفعمة بالحياة ولا حدود لطموحاتي

عملها في المجال الإنساني ساعدها في خوض معارك تصفها بالناجحة

«ساحارب اي شيء سعيدة مشيرتي المهنية» (أطباء بلا حدود)

ما يميز أي علاقة ناجحة، مشيرة إلى أن زوجها كان السند الأكبر لها، وكان يشجعها على المغامرة «خلافاً لأكثرية الرجال في مجتمعنا». وكان قد أكد لها أنه سيكون إلى جانبها في السرّاء والضرّاء. تضيف أن زوجها صحافي وحاصل على دكتوراه في الأدب العربي، ومنفتح، ويقدّر عملها ويحرص على أن تحقق طموحاتها، علماً أن معظم من حوله من رجال يرفضون تمكين زوجاتهم بالعلم والدراسة.

وتقول علا: «لا أنكر أن الضغوط والمسؤوليات كبيرة وكثيرة، بين العمل والدراسة والواجبات العائلية. لكن كل هذه المهام تجعلني امرأة ناجحة مفعمة بالحياة ولا حدود لطموحاتي. شعاري الوحيد الذي كان يرافقني أنه إن لم أطور نفسي سأصبح امرأة تعيسة وأماً حزينة». تضيف أن «لا شيء سيقف بوجهي كامرأة، وسأحارب أي شيء سيعيق مسيرتي المهنية. سأضع عملي وعائلتي بين كفّي».